

الحماية الاجتماعية بين اقتصاد السوق وتأثيرات العولمة

المواضيع تتركز اليوم وبشكل أساسي حول الخصخصة والتكليف الهيكلي في ظل العولمة وتحريك التجارة الدولية.

Summary

The social welfare programs and the social safety web are not limited only on nation internal changes or on the political , social aspects . but it passes limit to the economical and international environment influences. And the international economics and the politic system abroad the international circle of the nation within the increase of the globalization effects on the social welfare policies.

News a day , the debate takes on high important dimensions around an essential subject that will have a reflection and a direct influence on citizens life and his relation with the nation and of course the development outlook soon. Now, these subject focus mainly on privatization and the structural adjustment under the globalization and the international trade liberation.

مقدمة:

إن نظام الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي عرف تطورات هامة عبر مختلف المراحل خاصة بعد الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية 1929 وتم التأكيد عليها أكثر بعد الحرب العالمية الثانية إذ أن

الحماية الاجتماعية بين اقتصاد السوق وتأثيرات العولمة

استاذ بعيطيش يوسف

أستاذ مساعد قسم "أ"

جامعة الجلفة

الطالبة بن مسعود سارة

طالب ماستر جامعة الجلفة

الملخص:

لم تعد برامج الرعاية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي محصورة فقط بالتغيرات الداخلية للدولة فحسب ، أو الجوانب السياسية والاجتماعية فقط بل تعدى ذلك إلى تأثيرات البيئة الاقتصادية والدولية ، وتأثيرات الاقتصاد الدولي والنظام السياسي الدولي خارج الحيز الداخلي للدولة مع تزايد تأثيرات العولمة على سياسات الحماية الاجتماعية .

لذلك يتخذ النقاش اليوم أبعاداً على مستوى عالٍ من الأهمية حول مواضيع رئيسية يكون لها انعكاس وتأثير مباشر على حياة المواطن وعلاقته بالدولة وأفاق تطور هذه العلاقة لاحقاً، وهذه

الحماية الاجتماعية بين اقتصاد السوق وتأثيرات العولمة

ودورها في صيانة الأمن الاجتماعي للمواطن ورفع مستوى حياته بمؤشراتهما المختلفة، متزامناً مع الدعوات لضرورة إحداث جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتفعيل مشاريع الخصخصة بمستوياتها المختلفة، وتكمن الصعوبة في هذا الربط بين ضرورة الحفاظ على دور الدولة الأساسي في حماية المجتمع والحفاظ على المكتسبات التي حققها المواطن مع تطور مفهوم الدولة منذ عقود من دولة الأمن إلى دولة الأمن معطوفاً عليها دوراً متقدماً يتمثل في تحقيق التنمية الشاملة للموارد البشرية والطبيعية وتعميق مفهوم الدولة الحاضنة للإنسان المهمة بقضايا حياته الإنسانية والاجتماعية المختلفة أي "أنسنة الدولة" وبين دعوات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي تعتمد في بعض الأحيان آليات تتعارض مع "المفهوم الرعائي" للدولة التي ناضل الإنسان من أجلها طويلاً في كافة أنحاء المعمورة¹.

من المعلوم أن السياسة الاجتماعية تصدر على هيئة أهداف ومبادئ تقرر حقوقاً لسكان المجتمع يمكن تحقيقها في صورة خطط وبرامج ومشروعات يتم تنفيذها في إطار تدابير واجراءات متعددة، بمعنى انها اختيارات مقصودة بين عدة بدائل متاحة، وفي ضوء ذلك ينبغي أن تتحدد السياسة الاجتماعية عن طريق السلطة المتاحة للدولة لتحقيق الرفاهية

قائمة المخاطر الاجتماعية التي تستوجب الحماية الاجتماعية توسعت كثيراً وفقاً للتطورات الصناعية والتجارية العالمية المتزايدة.

وفي ظلّ العولمة، تزداد أهمية الدور الاجتماعي للدولة، بل أنه يتسع ليشمل الحفاظ على السلام والأمن داخل الحدود الوطنية، وتوفير العدالة، وضمان احترام الحقوق، وصياغة وتنفيذ السياسات، وتوفير السلع العامة، وضمان الاستقرار الاجتماعي والرعاية الاجتماعية.

من هنا تبرز إشكالية الدراسة في الآتي:

هل فقدت الدولة دورها الاجتماعي في ظل اقتصاد السوق وتزايد تأثيرات العولمة؟ وعلى هذا الأساس تكون الدراسة وفق المحاور التالية:

أولاً: الحماية الاجتماعية كمطلب اجتماعي.

ثانياً : الحماية الاجتماعية ونظام اقتصاد السوق.

ثالثاً : دور المنظمات الدولية في تحقيق الحماية الاجتماعية.

رابعاً : تأثيرات العولمة على سياسات الحماية الاجتماعية.

المحور الأول: الحماية الاجتماعية

كمطلب اجتماعي.

يأتي الحديث في هذه الأيام عن الدولة و مفهوم الرعاية الاجتماعية لمواطنيها

الإستراتيجية ومواجهة المشكلات المجتمعية ويمكن إيجاز هذه الأهداف كما يلي²:

1. توجيه العمل الاجتماعي في المجتمع وتوجيه الخطط والسياسات والبرامج الاجتماعية بما يتلاءم والمطالب المجتمعية نحو تحقيق الأهداف المجتمعية ، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراده من خلال تعاون وتنسيق الجهود المختلفة.

2. تعزيز الإصلاح الاجتماعي وتحقيق المساواة والعدالة في توزيع الموارد والخدمات بين الأفراد والأسر الجماعات بمختلف أنواعها.

3. تزويد الأفراد والفئات الأكثر احتياجا بالخدمات اللازمة والضرورية لمواجهة المطالب والحاجات المتزايدة باستمرار.

4. أولوية الرعاية الاجتماعية فئويا ومجتمعيا في كل مرحلة من مراحل يطال فيها المجتمع بزيادة فرص إشباع الحاجات بما يسهم في تحقيق الأهداف المطلوبة.

تكاد تكون السياسة الاجتماعية أحد أهم ركائز التوازن والعدالة الاجتماعية في مجتمعاتنا المعاصرة ، فهذه السياسات تمثل . حسب تقارير الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني . آلية فعالة لبناء مجتمعات تسودها العدالة والاستقرار والتخفيف من حدة الفقر والإقصاء الاجتماعي وتحسين الرفاه العام كمطلب مجتمعي عام، وبالتالي إخماد بؤر التوتر الاجتماعي، وهي بالتالي تمثل أهم محاور الدور المركزي في مقابل متغيرات الواقع

للمجتمع وهذا ما يطالب به المجتمع من أي دولة بالتالي هو مطلب اجتماعي قبل كل شيء.

فدولة الرفاه أو دولة السياسات الاجتماعية إذن هي دولة الإعانات وهي مصطلحات موجودة وتستعمل من قبل الأمم المتحدة من قبيل دولة الرعاية الاجتماعية أو الدولة الحامية ، بالتالي فإن التدخل المباشر أو غير المباشر من قبل الدولة هدفه توفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين كمطلب أساسي ورئيسي، وهي عبارة عن مجموعة البرامج التي تلتزم بها الدولة لتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة وضمان مستوى معيشي لائق.

لهذا غالبا ما توصف الدولة أي دولة الرفاه، بأنها الميكانيزم الذي يعطي الفئات الشعبية التي حرمت من وسائل الإنتاج حقا مكتسبا يختلف عن منظومة الصدقات التي تطبق على الذين لا يمتلكون وسائل القدرة على الإنتاج أصلا، من هنا تتحدد أهداف الرعاية الاجتماعية بوصفها محور السياسة الاجتماعية في مواجهة المشكلات الاجتماعية وإشباع الحاجات الإنسانية من خلال مقابلة الاحتياجات المجتمعية بالخدمات المختلفة.

ويؤكد عدد من المختصين أن سياسات الرعاية الاجتماعية يفترض أن تتحدد بمجموعة من المسارات التي توجه الجهود الحكومية والأهلية لتحقيق الأهداف

في كامل طاقاتها، بينما الدول المتخلفة تسعى من خلال عنايتها إلى إبقاء المحرومين على قيد الحياة، وبعد ذلك توضع تلك البرامج التدخلية جانبا عقب انتهاء الأزمة، ويُعتبر ذلك علاجا مؤقتا لمشاكل اقتصادية ناتجة عن كوارث طبيعية، وعليه يجب أن تصبح شبكات الأمان والحماية الاجتماعية في مختلف الدول السمة البارزة في واجبات الدولة تجاه رعاياها، وتمثل المعيار الأساسي للعمل على تحسين المستويات المعيشية في البلدان النامية⁵.

يقول روبرت هولتسمان، المدير المسؤول عن الحماية الاجتماعية في البنك الدولي وكبير مؤلفي التقرير الجديد: " ينبغي على الجهات العاملة في ميدان التنمية تخطي المفهوم القائل بأن الحماية الاجتماعية معنية بالمال فقط، حيث أنه يمكن أن يساعد الناس في التغلب على أعراض الفقر لفترة ما.. وهذا هو أحد أهم المطالب المجتمعية وما هو مأمول من سياسات الحماية الاجتماعية بدل العائدات الاقتصادية والمالية منها.

لذلك فإن المفهوم التقليدي للرعاية الاجتماعية قد تحول مع بناء الدولة الحديثة من مجرد تقديم الإعانة إلى خلق الإنسان الايجابي القادر على التفاعل في إطار النظم الاجتماعية، ما يعني أن المطلب تغير من مطلب توفير فرص التنمية وتحسين المستوى المعيشي الجاهز، إلى مطلب تنمية القدرات الذاتية⁶.

الاجتماعي والدولي، بالتالي تدعيم دور الدولة الإيجابي في الاقتصاد بما يحمي الطبقات الفقيرة، والتي يجب أن تُرعى حقوقهم كما تُرعى وتصان ملكية الأغنياء من الاعتداء والسرقة والإتلاف³.

فيقع على عاتق الدولة تحقيق العدل وتوفير الكفاية للفرد والمجتمع في مجال الحياة الاقتصادية وهذا باعتبار أن العالم يسير نحو شمولية النظام الرأسمالي الليبرالي الذي يعتمد على الحرية الفردية والمبادرة الخاصة، أي العودة إلى النشاط الاقتصادي الذي يسمح بالثراء الواسع للأفراد ولو على حساب المجتمع، وهذا ما يجعل الطبقات الضعيفة تعيش حد الكفاف لا حد الكفاية⁴.

في حين تمثل الرعاية الاجتماعية في العديد من البلدان النامية، وسيلة لتخفيف المعاناة على الطبقات المحرومة فقط في فترات الكوارث الطبيعية، وقد تكون في كثير من الأحيان مساعدات رمزية، أي لا تعتمد الدولة إلى تقديم المساعدات الاجتماعية والاقتصادية إلا في حالات الضرورة القصوى، فهي إذن إجراءات تتخذ لضمان حياة الأفراد فقط، ولا تسعى تلك الإجراءات لتحقيق التنمية البشرية، واستخدام آليات الحماية الاجتماعية في أوقات الطوارئ لا يحقق الهدف الذي تسعى لتحقيقه التحويلات الاجتماعية في الدول المتقدمة، إضافة لذلك فإن ما تحققه عناية تلك الدول هو المحافظة على الموارد البشرية

الحماية الاجتماعية بين اقتصاد السوق وتأثيرات العولمة

إشارتها إلى أولويات الرعاية الاجتماعية فئويًا ومجتمعياً في كل مرحلة من مراحل العمل الاجتماعي بما يُسهم في تحقيق الأهداف. أنه لا يمكن أن تُحقّق الرعاية الاجتماعية وخدماتها الكفاءة والفعالية المنشودة لتحقيق أهدافها في غياب سياسات واضحة ومحدّدة للرعاية الاجتماعية، تتمركز حولها الجهود والأنشطة المختلفة لتحقيق الأهداف.

ومن خلال ما سبق، يتّضح لنا أن أهداف الرعاية الاجتماعية تتركّز حول رفع مستوى الإنسان وتحقيق أقصى قدر ممكن من إشباع الاحتياجات الضرورية للأفراد داخل المجتمع، وهذا يكفي لكي يكون مطلباً اجتماعياً بامتياز وهو ما كان يعنيه كل من قريمان وشيروود عندما قالوا: "أن السياسة الاجتماعية تهدف أساساً إلى تحسين الظروف العامة للمجتمع، والنهوض بحياته الاجتماعية، وتقليل الانحراف والتفكك الأسري قدر الإمكان".

المحور الثاني : الحماية الاجتماعية

ونظام اقتصاد السوق.

مع تطور النظام الرأسمالية بدا السوق يأخذ سمات وشروط جديدة تفرضها الوقائع السياسية والاقتصادية المتجددة ، إذ ظهر ما يسمى بـ (اقتصاد السوق أو السوق الحر أو اقتصاد السوق الحر) ، لأن السوق بوصفه مفهوم وآلية موجودة في جميع الاقتصاديات لكن إدارته وخصائصه تتباين

وعلى ذلك يرى الدكتور مصطفى السروجي أن أهداف سياسات الرعاية الاجتماعية تتحدد في:

مواجهة المشكلات الاجتماعيّة، وإشباع الحاجات الإنسانيّة؛ من خلال مقابلة الخدمات بالحاجات.

توجيه العمل الاجتماعي في المجتمع، وتوجيه الخطط والبرامج والمشروعات الاجتماعية، وتحقيق الأهداف المجتمعيّة؛ لنقل المجتمع من صورة إلى أخرى أفضل، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراده؛ من خلال تعاون وتنسيق الجهود المختلفة لتحقيق الأهداف.

الإصلاح الاجتماعي، وتحقيق المساواة والعدالة في توزيع الموارد والخدمات بين الأفراد في المجتمع.

تزويد الأفراد والفئات الأكثر احتياجات بالخدمات اللازمة؛ لمقابلة حاجاتهم المتزايدة.

بناء وتنمية الإنسان في المجتمع، وتحقيق الاستقرار، وإحداث التغيير والتنمية الاجتماعية كعائد لتحسين نوعية الحياة في المجتمع.

ارتباطها بالأهداف المحلية العامة، وهي أهداف إستراتيجية تتحقّق على المدى الزمنيّ الطويل.

تحديد وسائل تحقيق الغايات والأهداف.

إن اقتصاد السوق غالبا ما يسمى بالاقتصاد الرأسمالي ، لأنه يستند إلى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والمبادرة الفردية ، ويخضع لتفاعلات قانون العرض والطلب داخل السوق، وهذا يعني ان اقتصاد السوق هو اقتصاد العرض والطلب والمنافسة في الأسعار دون أي قيد او شرط باستثناء ما تفرضه السوق الحرة غير الاحتكارية ، مع ذلك لا يعني بالضرورة غياب القطاع العام بشكل نهائي ودور الدولة ولو جزئيا في تنظيم الحياة الاقتصادية.

ويشير بعض المتخصصين إلى ان السوق وبوصفه جهاز تلقائي لا يتحرك في فراغ، بل يتطلب توافر شروط معينة للنجاح لعل أبرزها وجود دولة مستعدة دائما للتدخل من خلال المؤسسات القانونية والسياسية التي تضمن تنفيذ التعهدات وحماية أنشطته وتوفير المناخ القانوني والاجتماعي لسيره، ولعل أبرز أشكال الدول لهكذا نوع من التسيير طبقا لكل من (روبرت نوزيك وفريدريك هايك) (Robert Nozick ، Friedrich Hayek) ، هي تلك الدول التي تمارس وظائفها دون المساس باكبر قدر من حرية الأفراد والجماعات المختلفة داخلها ... وان تحميمهم وتتركهم لتنظيم أنفسهم وبهذا يتحقق اكبر قدر من الرفاهية)⁸.

لقد ظلت الدولة بوصفها أحد أهم صور التنظيم السياسي والاجتماعي والقانوني للسلطة السياسية في المجتمعات حتى وقت

طبقا لتباين النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، فهناك السوق الحر كما هو موجود في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهناك السوق الموجه والذي كان سائدا في العديد من دول أوروبا الغربية التي اتبعت نظام (دولة الرفاه) ، والتي تلعب فيه الدولة دورا فاعلا ومحوريا في مجال سياسات الاجور والدعم والخدمات العمومية، وهناك السوق الاشتراكية والتي كانت الدولة فيه تتحكم بآليات العرض والطلب نتيجة دورها شبه المطلق في الانتاج والاستثمار والأجور والأسعار، ويبدو أن التطورات الاقتصادية الحديثة أدت إلى تغيير في كثير من المفاهيم الاقتصادية ، فقد اختفى ما يسمى بالاقتصاد المخطط الذي كان يرتكز في المقام الأول على وجود أنظمة للحكم تقوم بتخطيط الحياة الاقتصادية⁷.

وضمن هذا الزخم من التغييرات في الحياة الاقتصادية عموما ظهر ما يسمى باقتصاد السوق الذي يقوم على الديمقراطية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية ، والذي تفرضه التغييرات الحاصلة في المجال الدولي وإملاءات المنظمات الدولية الاقتصادية كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي إلى غيرهما من المنظمات، وبشكل عام فإن اقتصاد السوق يعني ترك السوق تتصرف طبقا لقواعد العرض والطلب دون أي تدخل من الحكومة .

وتزايد دور القطاع المحلي في الاستثمار ، الأمر الذي اثار بشكل واضح وجلي على دور الدولة الوطنية في توجيه الاقتصاد ، وهو ما تتب عليه تقليص دورها في دعم كثير من برامج الرفاه ومشروعات التنمية الاجتماعية ، ويكاد ينطبق هذا الواقع على اغلب الدول التي تبنت سياسات الرفاه ، وحتى الدول العربية التي توسعت في تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية في فترة معينة لم تلبث أن تراجعت بفعل ضغوطات اقتصاد السوق.

ففي إطار عدم تدخل الدولة ترك الخيار الاقتصادي التنافسي يتحرك ويعمل بحرية تامة، لان أي تدخل للدولة قد يعطل آليات السوق ويغير أولوياته وهو ما يتعارض مع مفهوم ومبادئ السوق ولذلك غالبا ما تلجأ بعض الدول على تبني نموذج السوق الاجتماعي والذي يسعى لتحقيق قدر كبير من التوازن الاجتماعي جنبا إلى جنب مع التوازن الاقتصادي، وتقوم الدولة في ظل هذا النموذج بدور ضروري في الحماية الاجتماعية والتحفيز الاقتصادي والاجتماعي معا ، ويقوم نظامها على مبادئ تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة، وطبقا لهذا التصور ينبغي وجود تنسيق ما بين القطاع العام والقطاع الخاص من حيث الأهداف والبرامج وفقا لاحتياجات وأولويات المجتمع وأهداف التنمية.

لقد بات هدف السياسات الاجتماعية في عصرنا الحاضر هو تحقيق السلام الاجتماعي

قريب تقوم بدورها الحمائي وذلك عبر قيامها بوظائف الهدف منها تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين ، مثل تحسين الصحة السكن والضمان الاجتماعي وما شابهها من متطلبات الحياة الكريمة ، وهو ما يصطلح عليه بوظائف (الرفاه العام) وهو ما يجعل الدولة أداة للخدمة لا أداة للسيطرة⁹.

لكن منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأت مرحلة انحسار دولة الرفاه لأسباب عديدة منها ، الزعم بأن القطاع العام وتدخل الدول المفرط في النشاط الاقتصادي هو السبب الرئيسي في التشوهات الاقتصادية الحاصلة في الدول النامية ، فضلا عن ضغوطات رأس المال الأجنبي على الحكومات بخفض الضرائب وتقليص الإصلاح على برامج الرعاية الاجتماعية التي باتت السمة الغالبة على برامج الإصلاح الاقتصادي ، وقد سادت الأفكار التي تؤكد أن قوى السوق قادرة على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق التنمية المنشودة دون اللجوء إلى تدخل الدولة، وبالتالي لا بد من تقليص دور الدولة عبر خصخصة المؤسسات التي تملكها وإزالة الحواجز الجمركية والحد من سياسات الدعم بمختلف صوره الاقتصادية والاجتماعية ، وقد تواترت عجلة هذا التوجه بعد اهيار المعسكر الاشتراكي وتزايد هيمنة الشركات متعددة الجنسية على الاقتصاد العالمي فضلا عن تبني الدولة لسياسات التكيف الهيكلي

الحماية الاجتماعية بين اقتصاد السوق وتأثيرات العولمة

ضرورية لحسم الخلاف وتمكين الأفراد وتوسيع خياراتهم في العديد من المجالات وطبقا لعالم الاجتماع جيمس كولمان (James Colman) فإن رأس المال الاجتماعي بوصفه سلوكا تعاونيا يقود على الرفاهية الاجتماعية ويعد منفعة عامة ومن هنا فإن نظام السوق ليس له حافز لإنتاجه ، مما يعني ضرورة وجود قوى خارجية لتنظيم السوق تقوم على بناء رأس المال الاجتماعي.

المحور الثالث : دور المنظمات الدولية

في تحقيق الحماية الاجتماعية.

بداية كانت الحرب العالمية الثانية مناسبة لتعدد المواثيق الدولية التي تؤكد على دور الدولة في المجال الاجتماعي، وقد ساعدت هذه المواثيق على زيادة دور الدولة في هذا المجال ، وتأكيد الحق في التأمين الاجتماعي ، فقد ظهر الاهتمام بالحق في التأمين الاجتماعي على الصعيد الدولي مع بداية نشوب الحرب العالمية الثانية ، فميثاق الأطنطي الذي وقع في 12 أوت 1941 أكد على ضرورة التعاون بين جميع الدول في المجال الاقتصادي لتحسين شروط العمل ، وتوفير التأمين الاجتماعي للجميع، وكذا جهود منظمة العمل الدولية أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد عقد في نيويورك في الفترة 27 أكتوبر إلى 05 نوفمبر 1941 مؤتمر دولي للعمل صدرت عنه توصية مؤيدة لما جاء في الميثاق الأطنطي لوضع

والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان التي بدورها تكفل تحقيق الأمن الإنساني، لذلك يفترض أن تتجه هذه السياسات في ظل حرية السوق إلى تبني خطط وبرامج عمل تضع نصب عيناها مقومات التنمية الاقتصادية في إطار التغيير الذي لحق بالرعاية الاجتماعية بفعل اقتصاد السوق ومواجهة المشكلات الاجتماعية ومقابلة الحاجات الإنسانية من خلال خطط علمية ومشروعات موجهة بتشريعات وقرارات ترتبط بالإطار الاقتصادي والقيمي والسياسي لتحقيق العدالة الاجتماعية.

لقد برهنت التجربة التاريخية أن النماذج الدولتية غير قابلة للاستمرار على المدى البعيد فهي قد فشلت عمليا ، كما أن الأسواق وآلياتها لا تراعي مصالح الفقراء ولا تحترم متطلبات تجديد البيئة ، وبالتالي لا يمكن أن تكون هي الأخرى قابلة للاستمرار على المدى البعيد أيضا، إذ أن نظام السوق ليس سوى نظام فرعي مفتوح ضمن النظام الحيوي العالمي بالتالي فإنه غير قادر على ضبط أبعاده بشكل ذاتي مع احترام متطلبات النظام الدولي، بالتالي وإزاء هذه الصورة يبدو أن إشكالية الواقع عموما والواقع العربي خصوصا تكاد تتحد في صعوبة تفرد نظام السوق أو تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي المؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية¹⁰.

وعليه فإن الوصول إلى حالة التوازن بين السوق والدولة بات مسألة أكثر من

قائمة المخاطر الاجتماعية التي تستوجب الحماية الاجتماعية توسعت كثيرا وفقا للتطورات الصناعية والتجارية العالمية المتزايدة.

هذا وقد عرف نظام الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي تطورا كبيرا في تاريخه منذ تقرير بفرج ويليم (W.Beveridge) رئيس لجنة دراسة نظام الحماية الاجتماعية في بريطانيا حين قدم مقترحاته لإصلاح هذا النظام ، وقد نشر تقريره سنة 1946 وشكل نقطة تحول في تاريخ الضمان الاجتماعي من أهم هذه المقترحات:

أن تشمل الحماية كل المخاطر التي من شأنها أن تنال من وسائل العيش.

أن تشمل الحماية كل أفراد الشعب وتقوم على التكافل الاجتماعي الذي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل.

أن تكون المزايا للجميع دون الأخذ اعتبارا للنشاط المهني أو الدخل الفردي.

أن تدير نظام الضمان الاجتماعي مصلحة عامة واحدة تخضع لسلطة وزير واحد.

وفي سنة 1999 وعملا بولاية منظمة

العمل الدولية أرسى هدف تعزيز الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي باعتباره واحدا من الأهداف الإستراتيجية الأربعة لبرنامج العمل اللائق الذي يرمي لتحقيق العمل المنتج لجميع النساء والرجال في ظل ظروف من

قراراته موضع التنفيذ فيما يخص التامين الاجتماعي خاصة¹¹.

لقد أبرمت العديد من الاتفاقيات في مجال حقوق العامل وفي الميدان الاجتماعي عموما وذلك سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي ، وكلها تنطلق من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تشكل العمود الفقري للاتفاقيات اللاحقة في هذا الجانب وفي جميع الميادين بعد كل ما عانتة الانسانية من ويلات الحرب العالمية الثانية.

توالى بعد ذلك الإعلانات والمواثيق الدولية التي تنص على ضرورة التأمينات والحماية الاجتماعية للفرد ، وتؤكد على حق كل مواطن فيها، فميثاق الأمم المتحدة ينص عليها في مادته 25 كما ينص على ذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادرة سنة 1948، وفقا لمادته 22 كل شخص باعتباره عضو في المجتمع له الحق في التأمينات الاجتماعية وله الحق في الحصول على إشباع حاجاته الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لكرامته وذلك مع مراعات ظروف كل دولة ومواردها¹².

وبذلك فإن نظام الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي عرف تطورات هامة عبر مختلف المراحل خاصة بعد الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية 1929 وتم التأكيد عليها أكثر بعد الحرب العالمية الثانية إذ أن

عن طريق الدولة والتزاماتها اتجاه المنظمات الدولية، ومنها ما هو اختياري مع مؤسسات التامين .

على صعيد آخر كان للأمم المتحدة دورها هي الأخرى في تصعيد أهمية دور المنظمات غير الحكومية والذي تمثل في المؤتمرات العالمية العديدة التي انعقدت في التسعينيات، فقد شهد هذا العقد عديد من المؤتمرات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة مثل مؤتمر البيئة والتنمية في البرازيل عام 1992 والذي عرف بقمة الأرض، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام 1994، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام 1995، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين عام 1995، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في اسطنبول عام ، وقد تناولت توصيات تلك المؤتمرات قضايا عديدة تركزت بالأساس حول التنمية الاجتماعية المستدامة، كما أشارت إلى مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسات الحكومية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، وبذلك استقر في وجدان الخطاب العالمي أن هناك طرفين مسئولين عن التنمية هما: الحكومات والمنظمات غير الحكومية¹⁴.

دارت توصيات تلك المؤتمرات حول قضايا وثيقة الصلة بالرفاهة الاجتماعية مثل تنظيم النمو السكاني، وحماية البيئة، وتوفير

الحرية والمساواة والأمن والكرامة الإنسانية، والربط بين سوق العمل وسياسات العمالة من ناحية والضمان الاجتماعي من ناحية أخرى¹³.

وفي سنة 2001 أعاد مؤتمر العمل الدولي التأكيد على ان الحماية الاجتماعية حق أساسي من حقوق الانسان وشدد مجددا على تمديده ليشمل جميع المحتاجين إليه وهو تح يلزم جميع الدول الأعضاء في المنظمة وفي سنة 2003 استهلت الحملة العالمية بشأن الضمان الاجتماعي من خلا إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عملة عادلة والذي اعتمد سنة 2008 والتأكيد على ضرورة تعزيز تدابير الحماية الاجتماعية تكون مستدامة ومكيفة مع الظروف الوطنية .

واستجابة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية اعتمدت الهيئات التابعة لمنظمة العمل الدولية في جويلية 2009 الميثاق العالمي لفرص العمل، الذي أقر بدوره باعتبار الضمان الاجتماعي أو الحماية الاجتماعية ميثاقا اقتصاديا واجتماعيا تلقائيا وأحد العناصر الأساسية في الاستراتيجيات المتكاملة للاستجابة للأزمة.

ليس هناك مجال للشك من أن اتفاقيات منظمة العمل الدولية أحدثت تأثيرا بالغ الأهمية على تطو نظم الحماية الاجتماعية في العالم ، وما يلاحظ هو التباين بين مختلف الدول في اختيار طرق تأمين الحماية الاجتماعية ، فمنها ما هو مفروض بالقانون

الحماية الاجتماعية بين اقتصاد السوق وتأثيرات العولمة

المحور الرابع : تأثيرات العولمة على
سياسات الحماية الاجتماعية.

تكاد تكون العولمة أحد أكثر الظواهر
تأثيراً في حياة الإنسان في عالمنا المعاصر، فقد
شهد العلم في العقد الأخير من القرن العشرين
تحولات جذرية حول محاولة دمج العالم
اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً دون
الاعتداد بالحدود السياسية أو الاختلافات
الثقافية والحضارية للدول وذلك من خلال
ظاهرة العولمة (Globalization)، التي كثر
استخدامها في الأدبيات والكتابات المعاصرة
ليس في الدول النامية فحسب ، بل حتى
المتقدمة منها، فالعولمة بتداعياتها المختلفة
تفرض على الدولة تغيير في سلطاتها وسيادتها
بفعل الاندماج في الاقتصاد العالمي ، ومن ثم
تضاعف الأعباء التنموية والتغيير في توجهات
التنمية .

فالعولمة تفترض بالضرورة إحداث
تغييرات بنيوية على معايير الأداء الوظيفي
للدولة فمؤسسات الدولة القومية وحدودها
باتت تفقد قوتها وتأثيرها شيئاً فشيئاً لصالح
مؤسسات وآليات العولمة ، وتغدو الدولة ضمن
المنظومة العامة للمجال المعولم،
فالعولمة بمعناها السائد أو بالأحرى ضرورات
الانخراط الفعال فيها، يستلزم ويفترض التخلي
التدريجي عن الصلاحيات التقليدية للدولة،
بسبب حاجات التكيف مع السياسات العالمية
المفروضة في إطار مبدأ المنافسة الحرة ومنع

خدمات الصحة الإنجابية، وتعزيز الخدمات
الأساسية للجميع وتوفير التعليم للجميع،
والقضاء على الفقر، وتوفير مصدر عيش
مستديم، وتمكين المرأة وإنجاز المساواة بينها
وبين الرجل، وإيجاد بيئة ملائمة تمكّن من
تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء
القدرات والآليات المؤسسية اللازمة لإدارة
التنمية. وقد تم التأكيد في هذه المؤتمرات على
أن أي سياسة توضع لمواجهة هذه المشكلات لا
بد أن يشارك المجتمع المدني في وضعها.

فعلى سبيل المثال في المؤتمر الدولي
للسكان والتنمية عام 1994 تمت الإشارة إلى
أنه ينبغي على الحكومات والمنظمات الحكومية
الدولية أن تتحاور مع المنظمات غير الحكومية
في عملية صنع القرار، وفي مؤتمر كوبنهاغن
وردت الإشارة إلى ضرورة توافر مساهمة أوسع
نطاق من جانب المجتمع المدني في صوغ وتنفيذ
القرارات التي تتحكم في سير المجتمع، وتعزيز
قدرة المجتمع المدني على المشاركة الفعلية في
تخطيط ووضع برامج التنمية الاجتماعية، وفي
اتخاذ الإجراءات والوصول إلى الموارد اللازمة
لتنفيذها، أما في مؤتمر بكين فقد تم التأكيد
على ضرورة تشجيع التعاون في ما بين الوكالات
الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات
النسائية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل
وضع إستراتيجية وطنية شاملة لتحسين
خدمات الرعاية الصحية للمرأة والطفل¹⁵.

بعده إنتاج نموذجا للحياة يفوق النموذج الحالي، إذ يعتقدون أن العملة تتيح فرصا هائلة للبلدان النامية لكي تزدهر، ولكنها أيضا قد تعرضها لمخاطر أكبر حجما ما لم تعتمد الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية اللازمة لاستغلال كوامن الاقتصاد العالمي، وهذا باعتبار أن الوقوف في وجه العملة يبقي الدول المتخلفة خارج الإطار الحضاري.

فلا يكفي . حسب مفكرو الدول الرأسمالية . أن تُستورد التجارب الاقتصادية الناجحة، ما لم يكن ذلك مصحوبا باستقبال نمط الحياة الغربي بكلياته وجزئياته، حتى تجد التجارب الرأسمالية الوسط الطبيعي للنجاح .

ويعتقد مصدر العملة . وهم الذين يعتقدون بنجاعة النظام الحر وصلاحيته لكل المجتمعات- أن استخدام التكنولوجيات يسرع خطى التنمية، أي بعيدا عن مراحل النمو لروستو، يمكن تحقيق الانطلاقة الاقتصادية لدول العالم الثالث، غير أن هذا النموذج في الوقت نفسه يميل إلى توسيع الفجوة بين من "يملكون" ومن "لا يملكون"، أي أن تتحقق التنمية . إن تحققت . يضمن اقتصاد الرفاهية لفئة محدودة في المجتمع.

وعلى إثر كل هذه المخاطر التي تحوم حول دور الدولة في ظل العملة، يأتي الحديث في هذه الأيام عن مفهوم الرعاية الاجتماعية ودورها في صيانة الأمن الاجتماعي للمواطن

ندخل الدولة أو تقليص دورها إلى حد كبير، أو بسبب افتقار الدولة للموارد التي تؤهلها للعب هذا الدور¹⁶. ومع دخول عصر العملة مع ملاحظة أن هذا الدخول ليس اختياريا، فلا بد من المسارعة للاستجابة لمتطلبات المرحلة، والمتغيرات الدولية، إذ أن التبدل السريع في هيكل النظام الدولي يستدعي معه تحركا سريعا موازيا من جانب النظام الإقليمي العربي، فضلا عن كون هذا الخيار هو الممكن عمليا، مع بلورة آليات عمل مجدية للتعامل مع الأزمات المترتبة، بداية بالنظام الإقليمي وحتى النظام الاجتماعي، وما شهدناه في أكثر من قطر عربي من تفكك وحروب أهلية هو تعبير عن هذا الأزمة.

وفي ظل العملة الاقتصادية أصبحت اقتصاديات الدول أكثر ترابطا من أي وقت مضى، الأمر الذي يؤدي إلى عمولة الأزمات الاقتصادية، إذ ما إن تعلن إحدى الدول الرأسمالية الكبرى عن وجود مشاكل اقتصادية لديها، إلا وتأثرت اقتصاديات الدول الأخرى خاصة المتخلفة منها، فهل تسمح إمكانيات تلك الدول من حماية الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا، خاصة وأن احتياطاتها من المال والغذاء والدواء محدودة جدا¹⁷.

إن الدول الرأسمالية الكبرى التي تحاول عمولة أفكارها الاقتصادية والسياسية وغيرها لاعتقادها أنها النموذج الأمثل، وأن العالم قد وصل إلى قمة النضج، ولا يمكن

والتحولات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.

وفي عصرنا الحاضر تُمارس العملة بشكل مُتزايد تأثيرًا كبيرًا على الطريقة التي تفهم بها الدولة، من حيث وظائفها وسياساتها وحجمها، والذي يتطلب بالضرورة إعادة تعريفها وإعادة هيكلتها جذريًا، فعالم السياسة ومؤسّساته يتعرّض لتغيرات عميقة لا يمكن تجاهلها.

والحديث عن الدور الاجتماعي للدولة يأتي هنا باعتباره حديثًا عن دور المؤسسات الحاكمة للدولة في النشاطات الاجتماعية المختلفة، وبالتالي يمكننا تعريف الدور الاجتماعي للدولة Social Role of the State في ظلّ العملة بأنه: "ما يجب أن تقوم به المؤسسات الحاكمة في الدولة من تدخلات لحماية مواطنيها، اقتصاديًا واجتماعيًا، من التأثيرات السلبية للعملة، من خلال التدخل، سياسيًا وتشريعيًا، بوضع السياسات وسنّ التشريعات اللازمة لتنظيم قوى السوق وإصلاح الاختلال الناجم عن عملها، لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الاستقرار الاجتماعي، من خلال توفير شبكات الأمن الاجتماعي ضد المخاطر والأمراض الاجتماعية كال فقر والتهميش والاستبعاد، وتوفير السلع والخدمات العامة، وضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين¹⁸".

ورفع مستوى حياته ، متزامناً مع الدعوات لإحداث جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتفعيل مشاريع الخصخصة ، وتكمن الصعوبة في هذا الربط بين ضرورة الحفاظ على دور الدولة الأساسي في حماية المجتمع والحفاظ على المكتسبات التي حققها المواطن مع تطور مفهوم الدولة منذ عقود من دولة الأمن إلى دولة الأمن معطوفاً عليها دورٌ متقدم يتمثل في تحقيق التنمية الشاملة للموارد البشرية وتعميق مفهوم الدولة الحاضنة للإنسان المهتمة بقضايا حياته الإنسانية المختلفة أي "أنسنة الدولة" وبين دعوات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي تعتمد في بعض الأحيان آليات تتعارض مع "المفهوم الرعائي" للدولة التي ناضل الإنسان من أجلها طويلاً في كافة أنحاء المعمورة.

لذلك يتخذ النقاش اليوم أبعاداً على مستوى عالٍ من الأهمية حول مواضيع رئيسية يكون لها انعكاس وتأثير مباشر على حياة المواطن وعلاقته بالدولة وأفاق تطور هذه العلاقة لاحقاً، وهذه المواضيع تتركز اليوم وبشكل أساسي حول الخصخصة والتكليف الهيكلي في ظل العملة وتحرير التجارة الدولية، والإصلاح الاقتصادي ومعايير العمل الدولية، ودور الحركة النقابية في مواجهة آفاق التكليف الهيكلي السلبي، والحركة النقابية

الحفاظ على السلام والأمن داخل الحدود الوطنية، وتوفير العدالة، وضمان احترام الحقوق، وصياغة وتنفيذ السياسات، وتوفير السلع العامة، وضمان الاستقرار الاجتماعي والرعاية الاجتماعية.

وبشكل أكثر تحديداً فإن الانتقال إلى الاقتصاد المعولم لا يبرر أبداً اختفاء دور الدولة بل يتطلب تغييراً في شكل هذا الدور، فالسوق لا يمكن أن تقوم بدون وجود دولة قوية، والفارق المهم بين النظم المركزية ونظم السوق هو أن الدولة في نظم السوق تتدخل في الحياة الاقتصادية باعتبارها سلطة وليس باعتبارها منتجاً، ويكون تدخلها في سير الحياة الاقتصادية بوسائل أخرى أكثر فعالية من حيث الكفاءة الإنتاجية، وتحقيق العدالة، والقيام بتوفير الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة والقضاء والأمن والدفاع ومشروعات البنية الأساسية.

إضافة إلى أن مبدأ الحرية الاقتصادية، كما يرى محمود خليل، لا يعني إهمال مبدأ العدالة الاجتماعية، فقد تسببت العولمة في تهميش قطاعات واسعة من السكان، خاصة في الدول النامية، بالإضافة إلى بعض العواقب الاجتماعية، وإذا كانت المؤسسات الدولية قد قامت بتمويل شبكات أمن اجتماعي، فإن هذه البرامج لم تقدم سوى الحد الأدنى من الدعم.

وقد أصبح واضحاً بشكل متزايد، كما يؤكّد الاقتصادي الأمريكي جوزيف ستجوليتز، أن العولمة كما تم تطبيقها لم تف بما تعهد مؤيدوها بتحقيقه، أو بما يمكنها ويجب عليها تحقيقه، وفي بعض الحالات، لم ينجّم عن العولمة نمو، لكن حتى في الحالات التي تحقّق فيها نمو لم تصل المكاسب للجميع، وفي الأغلبية الساحقة من الحالات، كان التأثير النهائي للسياسات التي وضعها إجماع واشنطن لمنفعة القلة على حساب الكثرة، ولصالح الأثرياء على حساب الفقراء، وفي العديد من الحالات، حلّت المصالح والقيم التجارية محلّ الاهتمام بالبيئة والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

وبالتالي يقع على عاتق الدولة، كفاعل مستقل في السوق، مسؤولية خدمة مصالح المجتمع ككل، وعلى الرغم من أن الدولة عامل واحد في السوق، إلا أنها، كما يرى روجوف Rogov، "تختلف عن غيرها من العوامل، بما يعكس الاختلاف النوعي بين المنافع العامة والخاصة وبين الوسائل الاجتماعية والفردية، وعلى الرغم من أن الدولة، مثل أي وكيل في السوق، لا بد أن تتعامل مع ندرة الموارد، فإن الدولة تُصمّم على تعظيم المنافع الاجتماعية على المنافع الفردية"¹⁹

وفي ظلّ العولمة، تزداد أهمية الدور الاجتماعي للدولة، بل أنه يتسع ليشمل

ويُحدّد محمد أبو عامود أهم الوظائف الاجتماعية للدولة في عصر العملة على النحو التالي²¹:

إدارة الصراع الاجتماعي بأبعاده ومستوياته الجديدة المتداخلة والمعقدة، وبما يؤدي إلى تقليل حدّة العنف الاجتماعي، ويُحقّق الاستقرار الاجتماعي المنشود.

الاستثمار في مجال تنمية الموارد البشرية، وتوفير الفرص المتكافئة للراغبين في التعليم والقادرين عليه، واكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لعصر العملة.

تطوير نُظُم التأمينات الاجتماعية والمعاشات بما يتلاءم والظروف الجديدة، وابتكار الوسائل الملائمة لاستثمار وإدارة أموال التأمينات الاجتماعيّة، بما يؤدي إلى توفير موارد جديدة لتمويل نُظُم التأمينات الاجتماعية.

تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في المجالات المختلفة من خلال الآليات ووسائل جديدة، تقوم على أساس الشراكة بين الدولة والمواطنين وقوى المجتمع المدني، ومن خلال الأسلوب اللامركزي في تحديد الاحتياجات وتوفير الوسائل الملائمة لتلبية هذه الاحتياجات، وهو ما يعني إحياء دور المجتمع المدني في مجال تقديم الخدمات.

علاج مشكلة الاستبعاد والتهميش الاجتماعي بوسائل مبتكرة؛ من أجل تجنّب

وعليه من المفترض أن يأخذ النقاش حول هذه الموضوعات طابعاً علمياً وعقلانياً رصيناً وهادئاً بالنظر إلى خطورة انعكاساته على شرائح واسعة من المجتمع ستتأثر بشكل أو بآخر، سلباً أو إيجاباً بالقرارات التي ستتخذها دوائر القرار العليا في السلطة على ضوء المحصلة النهائية لنتائج هذا الحوار²⁰.

والأولوية هي بالطبع للقضايا الاقتصادية وكيفية تفعيل النمو الاقتصادي ومنع تراجعها إلى الوراء، عن طريق وضع استراتيجيات اقتصادية واضحة، ووضع تصورات واقعية لحلول تعالج بالعمق مشاكل الجمود والركود في الدورات الاقتصادية، وإخراج المسائل الاقتصادية من دائرة النقاش السياسي الضيق التي عادةً ما تؤثر سلباً وتؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي إلى الوراء، وما يبعث على القلق اليوم أن الاتجاه العام لمسار الإصلاح المفترض يتجه لتحميل فئات محدودة الدخل مسؤولية كل ما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي، في وقت يتطلب من الحكومات أن تضع بعين الاعتبار مسألة الرعاية الاجتماعية وعدم انتهاج سياسة جشعة، وأن أي تفكير إصلاحي جدي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الناس والأفراد وأن لا يتم تهيمشهم تحت أي عنوان، وأن لا يكون التعاطي مع تنمية الاقتصاد وتحقيق التبادل التجاري الواسع على حساب النهضة الاجتماعية.

التي أورها إطلاق قوى السوق مشاكل جسيمة ومتزايدة.

الهوامش:

- 1 أحمد كمال أحمد، السياسة الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1980، ص25
- 2 مكتب العمل الدولي، الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعملة عادلة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة، التقرير السادس، 2011، ص70.
- 3 طلعت مصطفى السروجي، راضي أمين حمزاوي، أساسيات الرعاية الاجتماعية والحاجات الانسانية، دار العلم، دبي، 1998، ص29.
- 4 محمد المبارك، نظام الإسلام، الحكم والدولة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1974، ص88.
- 5 أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، المنصورة، جمهورية مصر العربية، 2001، ص46.
- 6 ضياء مجيد الموسوي، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2004، ص29.
- 7 نبيل مرزوق، دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي، على الموقع: <http://www.mafhoum.com/syr/article> ، تاريخ الاطلاع: 2015/11/01
- 8 سلام عبد العلي العبادي و مثال عبد الله غني العزاوي، السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، مجلة كلية الآداب، سوريا، عدد96، 2009، ص63
- 9 طلعت مصطفى السروجي، السياسة الاجتماعية في اطار المتغيرات العالمية الجديدة، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، ص12.
- 10 سلام عبد العلي العبادي و مثال عبد الله غني العزاوي، نفس المرجع السابق، ص66
- 11 الطيب سماتي، الإطار القانوني للتأمينات الاجتماعية في التشريع الجزائري ومشاكله العملية، ندوة حول مؤسسات

العنف الاجتماعي، والتقليل من آثاره السلبية إذا حدث.

الاهتمام بمشكلة الفقر من خلال توفير آليات نابعة من خبرة المجتمع في تحقيق التكافل الاجتماعي، والتحول من أسلوب تقديم الإعانة إلى أسلوب المساعدة على الخروج من دائرة الفقر.

خاتمة:

وإذا كانت هذه الوظائف ضرورية في عصر العملة، فإن الوظيفة الاجتماعية الأهم للدولة في نظرنا، هي الحفاظ على كرامة المواطنين؛ بتوفير سبل الحياة الكريمة لهم؛ من خلال إشباع حاجاتهم الأساسية، وتيسير حصولهم على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي ظل العملة الاقتصادية وما تفرضه من تحديات وما يترتب عليها من سلبيات، يصبح أداء الدولة لوظيفتها الاجتماعية أمراً من ألزم وأوجب ما يكون، فالدولة هي وحدها القادرة على تحقيق التوازن بين المطالب المتنافسة والمتصارعة، والتوسط بين القوى الاقتصادية القومية وغير القومية من جهة، والأفراد المجرّدين من كل سلاح في مواجهتها من جهة أخرى، كما أن تزايد الحديث عن عالم يزيد تكامله، وتقل عدالته في ظل العملة، يوضّح أهمية الوظيفة الاجتماعية للدولة، خاصة في الدول العربية،

- التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة سطيف، الجزائر، خلال الفترة 26.25 أبريل، 2011.
- 12 بن دهمه هوارية، الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص41
- 13 مكتب العمل الدولي، الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعملة عادلة، مرجع سبق ذكره، ص09.
- 14 نفس المرجع السابق، ص11
- 15 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها، الأمم المتحدة، نيويورك، 2000، ص32.
- 16 عبد العزيز المنصور، العملة... والخيارات العربية المستقبلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 25 العدد الثاني، 2009
- 17 تقرير البنك الدولي، تحسين شبكات الأمان ضروري لتحقيق منافع العملة للفقراء في العالم تقرير جديد يبين أن الأشكال الجديدة من الحماية الاجتماعية يمكن أن تزيد سرعة تخفيض أعداد الفقراء، 24 جانفي 2001، media.worldbank.org
- 18 أحمد زايد، الدولة ونمط التنمية في مجتمعات العالم الثالث، تحليل سوسيولوجي للدور الاقتصادي للدولة، دار الرازي للطباعة، بيروت، 1991، ص24.
- 19 جوزيف ستجليتر، ضحايا العملة، ترجمة: لبنى الريدي، ط2، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2007، ص41
- 20 محمود خليل، العملة والسيادة: إعادة صياغة وظائف الدولة، كراسات إستراتيجية، العدد 136 مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - الأهرام، فبراير 2004، ص22.
- 21 محمد سعد أبو عامود، الوظائف الجديدة للدولة في عصر العملة، مجلة الديمقراطية، السنة الأولى، العدد 3، صيف 2001، ص77.

